

شكوى إلى قسم الشرطة
في واقعة تهديد وابتزاز إلكتروني

البيان	الصفة /البند
السيد العميد المحترم /مأمور قسم شرطة.....	الجهة المقدم إليها
الأستاذ /علي عبد المجيد القاضي - المحامي، بصفته وكيلًا عن الشاكية بموجب توكيل رقم.....	مقدم الشكوى
الاسم:.....الجنسية.....رقم جواز السفر محل الإقامة :..... رقم الهاتف.....	بيانات الشاكية
الاسم:.....الرقم القومي:.....محل الإقامة :.....أرقام الهاتف :.....	المشكو في حقه
تعرض الشاكية لابتزاز وتهديد وإساءة بنشر صور خاصة، والتحصل منها على مبالغ مالية تحت وطأة التهديد، مع طلب مبالغ إضافية مقابل عدم إرسال أو نشر محتوى خاص بها.	موضوع الشكوى

أولاً: الموضوع

تتلخص وقائع الشكوى، بحسب ما ورد بالمستند الأصلي، في أن الشاكية تعرفت على المشكو في حقه خلال فترة سابقة ونشأت بينهما علاقة شخصية ادعى خلالها المشكو في حقه وجود نية ارتباط حقيقية، وتمكن من كسب ثقتها واستدراجها إلى مشاركة بعض الصور أو المواد الخاصة في إطار تلك العلاقة.

وبمرور الوقت، ادعى المشكو في حقه مرور بضائقة مالية وطلب من الشاكية مبالغ مالية، واعدًا إياها بردها لاحقاً.. وبحسن نية، قامت الشاكية بتحويل مبالغ على دفعات، سواء لحسابه أو لحسابات أشخاص آخرين تابعين له، وقد تم طمس أسماء المستفيدين وأرقام الحسابات والتواريخ والمبالغ التفصيلية في هذه النسخة التعليمية. وبعد أن تأكد المشكو في حقه من استنزاف الشاكية ماديًا، بدأ - وفق ما ورد بالأوراق - في تهديدها صراحة عبر تطبيق واتساب وتسجيلات صوتية، مطالبًا إياها بمبالغ إضافية، ومهددًا بنشر صورها ومراسلاتها أو إرسالها إلى طليقها وأهلها وأصدقائها، بما سبب لها خوفًا بالغًا وضررًا نفسيًا واجتماعيًا شديدًا.

وأمام استمرار التهديد والابتزاز، اضطرت الشاكية إلى تحويل مبالغ إضافية تحت وطأة الخوف من التشهير، إلا أن المشكو في حقه استمر في مطالبه ورفع سقف الابتزاز، وهو ما دفعها إلى اللجوء إلى السلطات المختصة عبر وكيلها القانوني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ثانيًا: الأدلة والمرفات

تدعم الشكوى، بحسب المستند الأصلي، مجموعة من الأدلة المادية والرقمية التي تثبت - من حيث الظاهر - وقوع وقائع التهديد والابتزاز، مع التأكيد على أن النسخة المنشورة تعليميًا لا تتضمن أي بيانات تعريفية أو صور أو أرقام حقيقية.

م	نوع الدليل	البيان	الدلالة القانونية
1	محادثات واتساب	محادثات بين الشاكية والمشكو في حقه تتضمن عبارات تهديد وطلب مبالغ مالية	قرينة على استعمال وسيلة تقنية معلومات في التهديد والابتزاز والتشهير.
2	تسجيلات صوتية	تسجيلات منسوبة للمشكو في حقه تتضمن تهديدات صريحة بنشر صور أو فضح الشاكية اجتماعياً ما لم تستجب لمطالبه.	تدعم ركن التهديد والقصد الجنائي عند ثبوت نسبتها فنياً.
3	إيصالات تحويل	إيصالات تحويل مبالغ مالية على دفعات إلى حسابات مختلفة، مع طمس أسماء المستفيدين والمبالغ والتواريخ وبيانات الحساب.	دليل مادي على انتقال مبالغ مالية في سياق علاقة يُدعى أنها تمت تحت ضغط وتهديد.
4	بيانات أشخاص/حسابات مرتبطة	أسماء وبيانات حسابات وردت بالأوراق كمستفيدين أو تابعين للمشكو في حقه.	تحتاج إلى فحص وتحريات لإثبات صلتها بالمشكو في حقه وبوادة الابتزاز.

ثالثاً: التكيف القانوني المبدئي

من واقع الوقائع المشار إليها، فإن الشكوى لا تتعلق بمجرد خلاف شخصي، وإنما تتضمن - حال ثبوتها - نمطاً من الابتزاز والتهديد والتشهير عبر وسائل إلكترونية، فضلاً عن الحصول على مبالغ مالية بغير حق تحت ضغط الخوف من نشر محتوى خاص.

- التهديد والابتزاز الإلكتروني: من خلال الرسائل والتسجيلات المنسوبة للمشكو في حقه والمتضمنة التهديد بنشر أو إرسال محتوى خاص مقابل مبالغ مالية أو بغرض الضغط على الشاكية.
- انتهاك حرمة الحياة الخاصة: من خلال استغلال صور أو مراسلات أو محتوى خاص بالشاكية والتهديد بتداوله أو إرساله للغير.
- التشهير والسب والقذف: تضمنت الرسائل أو التسجيلات عبارات تمس الشرف والاعتبار وتهديد بإسناد وقائع مخلة بالشرف أمام الغير.
- إساءة استعمال وسائل الاتصالات: نتيجة تكرار الرسائل والتهديدات عبر واتساب أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.
- الحصول على مبالغ مالية تحت وطأة التهديد .

رابعًا: الطلبات

لذلك، وبناءً على ما تقدم، تلتزم الشاكية من سيادتكم اتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة الآتية:-

- 1- قبول الشكوى وتحرير محضر رسمي بالواقعة ضد المشكو في حقه لإثبات تفاصيل الجرائم محل البلاغ .
- 2- إجراء التحريات اللازمة فورًا حول ما هو منسوب إلى المشكو في حقه، وبيان صلته بأرقام الهواتف والحسابات محل الواقعة.
- 3- اتخاذ الإجراءات القانونية الفورية لمنع نشر أو تداول أي صور أو مواد خاصة بالشاكية .
- 4- عرض المحادثات والتسجيلات والوسائط المرفقة على الجهة الفنية المختصة لفحصها وإثبات نسبتها وسلامتها.
- 5- مخاطبة الجهات المختصة بشأن التحويلات المالية وبيان المستفيدين منها وسند استلامها، مع مراعاة سرية البيانات المصرفية.
- 6- إحالة الأوراق إلى النيابة العامة المختصة لاستكمال التحقيقات وتوجيه الاتهام للمشكو في حقه عن الجرائم التي تسفر عنها التحقيقات.

وفي الختام، تتوجه الشاكية إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير، راجية اتخاذ ما يلزم قانونًا لوقف أعمال الابتزاز

والتهديد وحماية خصوصيتها وكرامتها

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير...